الفعل المتولد عند المعتزلة وموقف الأشاعرة منه

د/ إبراهيم محمد رشاد إبراهيم
مدرس الفلسفة الإسلامية
كلية الآداب بقنا جامعة جنوب الوادي

مقدمة :

ذهب المعتزلة إلى أن للإنسان إرادة حرة تجعله مسئولاً عما يصدر عنه من أفعال ومن أجل التدليل على صحة مذهبهم عمد شيوخ المعتزلة إلى الترويج لفكرة الفعل المتولد ، أو الصلة السببية بين فعل الفاعل والأثر الناتج عنه ، لهذا ميزوا بين نوعين من الأفعال :

الأفعال المباشرة والأفعال غير المباشرة وأطلقوا على هذا النوع الأخير الأفعال المتولدة ، وفيما يتعلق بالأفعال المباشرة فليس هناك خلاف بشأنها فلقد ذهبوا إلى أن الإنسان مسئول عنها لأنها واقعة منه بناء على قصده واختياره ولكن الاختلاف حدث بشأن النوع الثاني وهي الأفعال المتولدة .

هل ترجع إلى الله أم إلى الإنسان أم هي أفعال لا فاعل لها ؟

فإذا نظرنا إلى الأفعال المتولدة وجدنا أن منها ما يقع بطريق الخطأ ومن غير قصد ، فهل يحاسب الإنسان على مثل هذه الأفعال ؟ فإذا فعل الإنسان في حياته أفعالاً فتولدت عنها أفعال أخرى بعد موته فهل يسأل الإنسان عن فعل وقع بعد موته ، وبموت الإنسان ينتهي عمله وتكليفه ؟ وإذا كان الإنسان لا يتمكن من التأثير على المعلول بعد فعل العلة فهل يعني ذلك انتفاء مسئولية الإنسان عنه وحسابه عليه ؟

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وما هي العلاقة التي تربط بين الفعل المتولد وقضية حرية الإرادة الإنسانية وكذلك مسألة السببية ؟ وهل القول بالفعل المتولد يؤدي إلى التسليم بضرورة لزوم الأسباب عن مسبباتها كما قال الفلاسفة ؟

هذه التساؤلات وغيرها هي التي طرحت نفسها أمامنا وكانت سبباً في تناولنا لمسألة الفعل المتولد.

وفيما يلي محاولة الإجابة عن تلك التساؤلات من خلال هذا البحث عن الفعل المتولد عند المعتزلة وموقف الأشاعرة منه.

أولاً: معنى التولد

أثبت المعتزلة لبعض الحوادث مؤثراً غير الله ، ورأوا أن الإنسان فاعل محدث لأفعاله ، وفي معرض تناولهم لهذه المسألة قسموا أفعال العباد إلى أفعال اختيارية وأفعال اضطرارية وأفعال مباشرة وغير مباشرة.

والأفعال الاختيارية هي التي يقصد إليها العبد عن علم وإرادة وهي مناط التكليف كالصلاة والصوم ، والأفعال الإضطرارية هي التي تحدث من نفسها ولا إرادة للمرء فيها كفعل النار للإحراق ، والرعد عند البرد ونسبتها للإنسان أحياناً يكون على سبيل المجاز لظهورها على يديه والأفعال المباشرة هي التي تترتب على العمل رأساً ، وغير المباشرة هي التي تجيء كآثار ثانوية له وتسمى الأفعال المتولدة[1]

---

(١) د. إبراهيم مدكور : مقدمة تحقيق كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل . للقاضي عبد الجبار ، جـ٩(التوليد) ، القاهرة ١٩٦٢م ص٤.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ومعنى التولد : أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر ، كحركة اليد والمفتاح . فإن حركة اليد أوجبت لفاعلها حركة المفتاح سواء قصدها أو لم يقصدها[1] ولقد اختلف المعتزلة في الفعل المتولد ماهو ؟

فقال بعضهم : هو الفعل الذي يكون بسبب مني ويحل في غيري .

وقال بعضهم : هو الفعل الذي أوجبت سببه ، فخرج عن أن يمكنني تركه وقد أفعله في نفسي وأفعله في غيري .

وقال بعضهم هو الفعل الثالث الذي يلي مرادي ، مثل الألم الذي يلي الضربة ، والذهاب الذي يلي الحركة[2] .

ولقد عرفه الإسكافي بأنه: "كل فعل يتهيأ وقوعه على الخطأ دون القصد إليه والإرادة له ، فهو متولد ، وكل فعل لا يتهيأ إلا بقصد ويحتاج كل جزء منه الى تجديد عزم وقصد إليه وإرادة له فهو خارج من حد التولد داخل في حد المباشر[3].

---

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٠م ، جـ ٢ ، ص٨٤ .

(٢) نفس المصدر ، ص٨٥ ، ولقد عبر عنه الإيجي بقوله " هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا أخر نحو حركة اليد والمفتاح " المواقف في علم الكلام ، مكتبة المتنبي القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣١٦ ، أما التهانوي فقد ذهب الى أن التولد " هو الفعل الصادر عن الفاعل بواسطة ويقابله المباشر "كشاف اصطلاحات الفنون ، جـ ٢ ص١٤٧ وأيضا المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا ، ميادة التوليد ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ـ لبنان ، بدون تاريخ ، ص٣٦٧ ـ ٣٦٨ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتنبغي الإشارة الى أن أكثر شيوخ المعتزلة قد اتفقوا على نسبة الأفعال المباشرة إلى الإنسان لأنها تقع منه بإختيار وإرادة ، أما بالنسبة للأفعال المتولدة غير المباشرة فإنهم لم يتفقوا على رأى واحد بصددها .

فمنهم من قال أن الأفعال المتولدة لا فاعل لها وهو قول ثمامة بن الأشرس[*] حيث يذهب الى : " أنه لا يمكن في بعض الأحيان إضافة أفعال التولد الى فاعل أسبابها فقد يحدث في بعض الأحيان أن يموت فاعل الفعل وبعد موته قد يتولد عن هذا الفعل فعل آخر ، فلا يمكن حينئذ أن يضاف هذا الفعل الأخير إليه وقد مات ، كذا لا يمكن أن ننسبه الى الله لأنه قد يكون فعلا قبيحاً ولذلك حكم بأنه فعل لا فاعل له[1] ولكن يبدو أن حجة ثمامة في غير محلها لأن كل فعل لابد له من فاعل ، ولو صح وجود فعل لا فاعل له لصح وجود كل فعل بلا فاعل ، ولم يكن حينئذ في الأفعال دلاله على فاعلها .

ولقد غالى بشر بن المعتمر في ذلك حتى زعم أن كل ما حدث من الأسباب الواقعة منا سواء أكان فينا أم في غيرنا ، علمنا كيفيته أم لم نعلم هو من فعلنا ، فألم المضروب من فعل الضارب[2] .

(*) هو أبو معن ثمامة بن الأشرس النميري ت عام ٢١٣هـ / ٨٢٨م ، أنظر ترجمته في الشهرستاني : الملل والنحل جـ ١ ، صـ ٧٠ ، البغدادي : الفرق بين الفرق ، نشرة عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٩٧١م ، ص ١٧٢ .

(١) البغدادي : الفرق بين الفرق ، ص ١٧٣ .

(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين ، جـ ٢ ، ص ٧٩

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما النظّام فعنده أنه لا فعل للإنسان إلا الحركة وهو لا يفعلهـا إلا في نفسه أما ما جاوز نفسه مما ينشأ عن فعله فهو فعل الله بما يطبع عليه الأشياء من الأستعدادات الطبيعية [1] ولكن هذا الرأى من الصعب التوفيق بينه وبين المسئولية.

أما أبو الهذيل العلاف ت : ٨٤١م فله مذهبه الخاص في التولـد والذى يختلف فيه عن بقية المعتزلة ، حيث ذهب إلى أن الأعمال الإنسانية تنقسم إلى قسمين : قسم تعرف كيفيته كالحركة والسكون ، وقسم لا تعرف كيفيته كالألوان والبرودة واليبوسة والجوع و الشـبع والإدراك والطـم ، والله أقدر الإنسان على الأولى ولم يقدره على الثانية إذ لا محـل للقـدرة فيها .

أما ما يتولد عن الأولى من أفعال فهو فعل الإنسان يفعله في نفسه وفي غيره بسبب يحدثه في نفسه أو في غيره كالحركة والسكون وما يتولد عنهما في نفسه ، وما يتولد عن الضربه وعن الاصطكاك الـذى يفطـه الإنسان أو ما يقطه في غيره بالأسباب التي يحدثها بنفسه ، كإنسان رمى إنساناً بسهم ، ثم مات الرامى قبل وصول السهم إلى المرمى فألمه وقتلـه فإن الرامى أحدث الألم والقتل الحادث بعد موته بالسبب الذى أحدثه وهـو حي وليس يجوز أن يفعل الإنسان قوة ولا حياة فهي أشياء خاصة بالخالق ولا يستطيعها المخلوق .

---

(٢) د. محمد عبد الهادى أبو ريدة :إبراهيم بـن سـيار النـظّام وأرائه الكلامية والفلسفية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعـة الأولـى ١٩٤٦م ص ١١١

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما ما لا تعرف كيفيته كالألوان والبرودة واليبوسة فهو فعل الله وما تولد عنه متولد لا قدرة للإنسان عليه ولا مدخل له فيه (١).

ولقد حاول الخياط أن يعلل مسألة التولد نقلا عن العلاف إذا أن ابن الروندى الملحد اتهم العلاف ومن معه من المعتزلة أصحاب التولد بأنهم يقولون بأن الموتى يقتلون الأحياء والأصحاء حقيقة لا مجازا ، وأن المعدومين يقتلون الموجودين ، فانكر الخياط ذلك مصرا القتال الذى ذكره العلاف بقوله :

"إن ذهاب السهم بعد الرامى متولد عن رميته فهو منسوب إليه لا إلى غيره، والدليل على ذلك أن ذهاب السهم عند رمي الرامى به لا يعدو خصالاً أربع:

إما أن يكون فعلا لله أو للسهم أو فعلا لا فاعل له أو فعلا للرامى.

وليس يجوز أن يكون فعلا لله ، لأن الرامي لا يدخل الله جلا ثناؤه في أفعاله ، ولا يضطره إليها ، لأن الله تعالى مختار لأفعاله فقد كان يجوز أن يرمي الرامي ولا يحدث الله ذهاب السهم فلا يذهب ، ولو جاز هذا جاز أن يعتمد جبريل عليه السلام على جوزة فيدفعها فلا يحدث الله ذهابها فلاتذهب ، وجاز أن يعتمد أقوى الخلق بأجد ما يكون من السيوف على قناة فلا يحدث الله قطعها فلا تنقطع ، وجاز أن يجمع بين النار والحلفاء فلا يحدث الله إحراقها فلا تحترق .. وهذا ضرب من التجاهل ، والتجاهل باب السوفسطائية .

---

(١) نفس المرجع ، ص٨٨.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولا يجوز أن يكون ذهاب السهم فعلا للسهم ، لأن السهم محسوات ليس بحي ولا قادر وما كان كذلك لم يجز منه الفعل كما لا يجوز أن يختار ولا يريد ولا يعلم، ولا يجوز أن يكون ذهاب السهم فعلا لا فاعل له لأن ذلك لو جاز جاز أن يوجد كتاب لا كاتب له وصياغة لا صائغ لها وهذا محال .

فلما فسدت هذه الوجوه كلها لم يبق إلا أن ذهاب السهم منسوب الى الرامي به دون غيره إذا كان هو المسبب له[1].

ومهما يكن من خلاف يسير بين المعتزلة في فهم التولد والمتولد ، فالتولد هو حصول فعل من فعل ، ولقد شغلت هذه الأفعال فكر المعتزلة الى حد كبير لما ترتبط به من مشكلات ، وذلك أن البحث في حرية الإرادة ومدى مسئولية الإنسان عما يصدر عنه من أفعال قد اقتضى النظر إلى هذا النوع من الأفعال .

فما هي أدلتهم لإثبات الفعل المتولد ؟

ثانياً : أدلة المعتزلة لإثبات التولد :

حاول المعتزلة إثبات الفعل المتولد بالعديد من الأدلة والتي يمكن أن نتناولها من خلال طريقين هما : طريق العقل وطريق الشرع .

---

(١) أبو الحسين الخياط : كتاب الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد ، تحقيق د. نيبرج ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٨٨م ص ٩٦ ـ ٩٧.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

(١) قد ورد في الشرع الأمر والنهي بالأفعال المتولدة كما ورد في الأفعال المباشرة ، فإن الإيلام بالضرب والقتل والقتل في الجهاد مع الكفار ، كلها أمور مأمور بها على جهة الندب أو الوجوب ، وإيلام ما لا ينبغي إيلامه منهي عنه ، فلو لا تعلق هذه الأفعال بالقدرة الحادثة لما حسن التكليف بها والحث عليها [١] .

(٢) المدح والذم ، فإذا كنا نقول إن الإنسان حسن الإرادة وبأنه مسئول عن أفعاله التي تقع منه بقصد وإرادة فإنه يستحق عليها المدح أو الذم فإن هذا الحكم يجوز كذلك على الفعل المتولد طالما أنه صدر عن الإنسان وهو عالم بحاله أو ظاناً لوقوعه ، أما إن لم يكن عالماً به ولم يخطر بباله فإنه يكون بمنزلة فعل الساهي وما جرى هذا المجرى لا يكون قبيحاً ولا حسناً فلا يستحق عليه مدحاً ولا ذماً [٢] .

ولذا يذهب القاضي عبد الجبار ت : ٤١٥هـ ١٠٢٥م إلى " أن الذم يتوجه على المتولد من الأفعال كما يتوجه على المبتدأ وذلك لأن أحدنا يذم على الكذب والظلم والقتل وغيرها ، وكل ذلك من أفعال القلوب ، ولو لم تكن حادثة من جهتنا لقبح ذمنا عليها ، وقد بينا أن هذه الطريقة دالة على أن المباشر فعلنا ، فكذلك في المتولد [٣] .

---

(١) عضد الدين الإيجي : المواقف في علم الكلام ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣١٧

(٢) نفس المصدر : ص٣١٧

(٣) القاضي عبد الجبار : المحيط بالتكليف ، تحقيق عمرو السيد عزمي ، راجعه د. أحمد فؤاد الأهواني ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣٨٣

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

(٣) تختلف الأفعال المتولدة باختلاف القدر الثابت للعبد . فلو كان الفعل المتولد فعلاً لله لكان كل فعل يقع منا يكون وقوعه بحسب العادة ولو كان الأمر كذلك لما اختلفت الأفعال بحسب تلك العادة من شخص إلى آخر ولجاز حينئذ أن يتحرك الجبل باعتماد الضعيف النحيف وعدم تحرك الخردلة باعتماد القوى المتين بأن يخلق الله الحركة في الجبل دون الخردلة .. فاتضح أن المتولدات مستندة إلى القدرة الحادثة لا مباشرة بل توسط أفعال آخرى [١] .

(٤) إن القول بالتولد يؤدى إلى وجود صلة سببية بين فعل الفاعل كعلة والأثر الناتج عنه كمعلول : فإن من رام دفع حجر اندفع إليها بحسب قصده وإرادته فيكون اندفاعه صادراً عن الدفع وفعلاً له وليس عند الأندفاع فعلا مباشراً له بالأتفاق فهو بواسطة ما باشره من الدفع ومتولد منه وكذا الكلام في حصول العلم النظرى من النظر وحصول أمثاله من أسبابها [٢] . فمن الإسناد الحقيقى لا من المجاز ، إننا ننسب الفعل إلى العبد دون الله ، كقولنا حمل فلان الثقيل وألم زيداً بالضرب[٣] وأيضا من أطلق سهما فقتل به شخصا ، فالقتل هنا معلول لعلة هى إطلاق السهم لغاية ، فإذا تحققت الغاية تحقق قانون الترابط العلى بين الحركتين وتولدت إحداهما عن الأخرى تولداً لازماً [٤] .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ، جـ٨ (التوليد) ، ص٦٠.
(٢) الإيجى : المواقف فى علم الكلام ، ص ٥١٧ .
(٣) نفس المصدر : ص٥١٩
(٤) د. على سامى النشار: نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨١م ، جـ١ ،ص٣٨٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

(٥) إن استحقاق المكلف للثواب أو العقاب لأجل فعل وقع منه بعد موته لا يلزم القول أن الميت فاعل بعد موته ، ولكن وجد منه السبب وهو حي عاقل ، والفعل الواقع بعد موته وقع منه في الحقيقة من حيث أنه فعل سببه ولوجوده حتى وقع عنه المسبب ، وقد كان يصح أن يفعله أولا يفعله فيجب أن تكون هذه الأحكام متعلقة بالمسبب ، وهو ميت كتعلقها به وقد كان حياً .(١)

تلك هي أدلة المعتزلة العقلية لإثبات الأفعال المتولدة وإثبات نسبتها إلى الإنسان .

أدلة طريق الشرع لإثبات التولد :

إذا كانت الأشاعرة ترى أن كل ما في العالم من جسم وعرض في جسم خلق الله ، فكل ذلك فعل الله عز وجل بمحض خلقه وكل ذلك مضاف بنص القرآن الكريم وبحكم اللغة إلى ما ظهرت منه من حي أو جماد .(٢)

فإنه لا ينبغي إنكار الفعل المتولد ، ذلك أن إضافة كل أمر في العالم إلى الله تعالى هو على غير إضافته إلى من ظهر منه ، فإن إضافته لله تعالى من جهة أنه الخالق ، فقد خلق الإنسان وجعل له القدرة وخلق الجماد وجعل له صفاته وخصائصه ، وفي القرآن الكريم العديد من الآيات التي تنص على القول بتولد الفعل عن الجماد منها:

---

(١) القاضي عبد الجبار : المحيط بالتكليف . ص ٣١٨

(٢) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٧٥م ، جـ ٥ ، ص٥٩

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قوله تعـــالى : وترى الأرض هامدة ، فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج [1] فنسب عز وجل الإنبات والإخراج إلى الأرض.

وقوله تعالى : ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة [2] فسمى تعالى المخطئ قاتلاً وواجب عليه حكم وهو لم يقصد قتله قط لكنه تولد عن فعله .

هكذا فإن إضافة كل أثر في العالم إلى الله تعالى هي على غير إضافته إلى من ظهر منه ، وإنما إضافته إلى الله تعالى لأنه خلقه وأما إضافته إلى من ظهر منه أو تولد عنه فلظهوره منه اتباعا للقرآن ولجميع اللغات ولسنن رسول الله (ﷺ)[3].

هكذا فإن أحكام العقل تتسق مع أحكام الشرع في التسليم بقدرة الإنسان وبما للجماد من طبائع ، وهذه القدرة وتلك الطبائع يجب أن تكون مؤثرة فيما يقارنها فيجب مثلا أن يكون النار فاعلة الاحتراق في القطن كما يجب إذا أراد الإنسان دفع حجر إندفع بالضرورة وبذلك تكون الأسباب موجبة لمسبباتها ولو كان الأمر على خلاف ذلك لأصبح خلق الله ضائعا وحكمته في خلقه باطلة وهذا مخالف لأصول العقل والشرع .

---

(١) سورة الحج آية : ٥

(٢) سورة النساء آية : ٩٢

(٣) ابن حزم : الفصل في الملل ، جـ ٥ ، ص٦٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثانيا : موقف الأشاعرة من الفعل المتولد

إن موقف المعتزلة من الفعل المتولد قد قابله هجوم شديد من قبل الخصوم ، فعلى سبيل المثال نجد ابن الروندى الملحد يحرف كلام المعلاف وينسب إليه القول: بأن الموتى يقتلون الأحياء والأصحاء حقيقة لا مجاز وأن المعدومين يقتلون الموجودين ويخرجون أرواحهم من أجسامهم[1] .

أما الأشاعرة فإننا نجدهم يبطلون التولد الذى قال به المعتزلة لأن جميع الممكنات تستند إلى الله تعالى . فقد ذهب الباقلانى إلى أن الأفعال المتولدة التى ينسبها المعتزلة إلى الإنسان مثل الألم الحادث عند الضرب ، والكسر عند الزج ، وذهاب الحجر عند الدفع .. إلى غير ذلك من الحوادث الموجودة عند وجود حوادث أخرى ، هذه كلها مما ينفرد الله تعالى بخلقها وليست بكسب العباد بل إن الخالق لجميع الأفعال هو الله ، لأنه وحده العالم بخلقها والقاصد إلى إيجادها[2].

ولقد لجأ الباقلانى إلى تأويل الآيات القرآنية التى يؤيد بها وجهة نظره منها قوله تعالى : أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شئ وهو الواحد القهار [3] وقوله تعالى : والله خلقكم وما تعملون [4]

---

(١) الخياط : الانتصار : ص٩٥

(٢) الباقلانى : تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ــ لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م ، ص٢٨٩ .

(٣) سورة الرعد آية : ١٦.

(٤) سورة الصافات آية : ٩٦ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فلقد ذهب إلى أن الله تعالى قد حكم بشرك من أدعى أنه يخلق كخلقه ومن أثبت ذلك لأحد من خلقه ، فلو كان العباد يخلقون كلامهم وحركاتهم وسكونهم وإرادتهم وعلومهم ، وهذه الأجناس أجمع كخلقه ومن جنس ما يوجده لكانوا قد خلقوا كخلقه وصنعوا كصنعه لتشابه على الخلق خلقه وخلقهم ، تعالى عن ذلك "[1] .

ويستطرد البغدادى فيوضح أن جميع ما سمته المعتزلة متولد هو من فعل الله عز وجل ، ولا يصح أن يكون الإنسان فاعلاً فى غير محل قدرته ، لأنه يجوز أن يمد الإنسان وتر قوسه ويرسل السهم من يده فلا يخلق الله تعالى فى السهم ذهابا." [2]

أما إمام الحرمين الجوينى فلقد رأى أن التولد يجر على معتقده فضائح تأباها العقول ويدرك فسادها بالبداهة ، وذلك أن من رمى سهما ثم اخترمته المنية قبل اتصال السهم بالرمية ، ثم اتصل بها وصادف حيا ولم يزل الجرح ساريا إلى الأفضاء إلى زهوق الروح فى سنين وأعوام كل ذلك بعد موت الرامي وقد رمت عظامه ، ولا مزيد فى الفساد على نسبة قتل إلى الميت .

ويدلل إمام الحرمين كذلك على إبطال التولد بأن الفعل المتولد غير مقدور ومعنى ذلك أنه غير مؤثر ، وما وصفه المعتزلة بكونه متولدا لا

---

(١) الباقلانى : المصدر السابق ، ص٣٠٦ .

(٢) البغدادى : كتاب أصول الدين ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربى ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م، ص١٣٨ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يخلو عن كونه مقدوراً ، أو غير مقدور فإن كان مقدوراً كان ذلك باطلاً من وجهين :

أحدهما : أن السبب على أصولهم موجب للمسبب عند تقدير ارتفاع الموانع، فإذا كان المسبب واجباً عند وجود السبب أو بعده فينبغي أن يستقل بوجوبه ويستغني عن تأثير القدرة فيه .

ثانيهما : أن المسبب لو كان مقدوراً لتصور وقوعه دون توسط السبب ، والدليل عليه أنه لما وقع مقدوراً للباري تعالى إذا لم يتسبب العبد إليه ، فإنه يقع مقدوراً له تعالى من غير افتقار إلى توسط سبب .

فإذا بطل كون المتولد مقدوراً للعبد ، وهذا يبطل مذهب كافة المعتزلة ، فلا يبقى بعد ذلك إلا الحكم بكون المتولد غير مقدور فإن قضي بذلك كان مصرحاً بأنه ليس فعلاً لفاعل السبب ، فإن شرط الفعل كونه مقدوراً للفاعل . وإذا جاز ثبوت فعل لا فاعل له . جاز أيضا المصير إلى أن ما نعلمه من جواهر العالم وأعراضه ليست فعلاً لله ، ولكنها واقعة عن سبب مقدور موجب لما عداه ، وذلك خروج عن الدين وانسلال عن مذهب المسلمين[1] .

---

(١) إمام الحرمين الجويني : الأرشاد إلى قواطع الأدلة ، تحقيق د.محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة السعادة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٠م ، ص٢٣١ ، ص٢٣٢.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

رابعا : موقف الفلاسفة من الفعل المتولد :

إذا كان الأشاعرة قد رفضوا أقوال المعتزلة في الفعل المتولد فلقد كان هناك من فلاسفة الإسلام من ألتقي مع المعتزلة فـي قولهـم بـالفعل المتولد ، وعلى ضرورة نسبة الفعل المتولد إلى فاعله ، وهذا ما أكد عليه كل من الكندى وابن رشد ، فالكندى ومن منطلق إيمانه بمبدأ السببية قـال بالفعل المتولد . فإذا كانت نزعته الدينية قد أدت به إلى القول بأن جميـع العلل مردها إلى الله وأنه تعالى هو الفاعل على الحقيقة ، وجميع العلل أو المخلوقات هى فاعلات بالمجاز لا بالحقيقة..(١)

إلا أن فى حديثه عن الأجرام الفلكيـة وحركاتهـا وأثرهـا فـى مصير موجودات عالمنا الأرضي وعلى أمزجـة البشـر وعلـى ألـوان أجسامهم وأنواع طبائعهم واختـلاف أخلاقهـم ، وكذلـك تـأثير العلـل الطبيعية وفعل الأشياء بعضها فى بعض ، كـل هـذا يؤكـد أن الكنـدي ينسب إلى تلك الكائنات فعلا حقيقيا وليس فعـلاً مجازيـاً .

كذلك حين يفرق بين العلة الفاعلة القريبة أو المباشرة والعلـة الفاعلة البعيدة أو غير المباشرة ، وهو يمثل لذلك بالمثـال الـذي سـبق واعتمدته عليه المعتزلة، بمن رمي حيواناً بسهم ، فالرامي بالسهم هو علة

---

(١) د.إبراهيم مدكور : فى الفلسفة الإسلامية " منهج وتطبيقه " دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦م ، جـ١ ص١٤٣ أيضا : د. عاطف العراقـى . تجديـد فـى المذاهـب الفلسفية والكلامية ، ص ٥٦ أيضا : حسام محى الدين الألوسى ، فلسفة الكندى ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥٩، ٢٦١ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قتل الحيوان البعيدة والسهم علة المقتول القريبة [1] معنى هذا أن الكندي يحمل الإنسان مسئولية أفعاله الصادرة عنه وهذا واضح من تعريفه للعمل بأنه فعل بفكر" [2] والإرادة علة العمل ؛ فالعمل الإنساني له عنصران عنصر الإرادة وعنصر الفكر [3] وحيثما توجد الإرادة توجد الحرية وبوجود الحرية تكون المسئولية فالفعل الحقيقي عند الكندي ما كان وليد قصد وإرادة الإنسان .

أما ابن رشد فعنده أن الأشياء تفعل بموجب طبائعها التي لها وذلك تبعاً لمبدأ الضرورة السببية فإذا ألقي إنساناً في النار : "فإن الفعل ليس ينسبه أحد إلى الآلة ، وإنما ينسب إلى المحرك الأول والذي قتل بالنار هو الفاعل بالحقيقة ، والنار هي آلة القتل ، ومن أحرقته النار من غير أن يكون لإنسان في ذلك اختيار ليس يقول أحد إنه أحرقته النار

Al Fred L.Ivry : *Al kinde metaphysics. New york 1974, P141*

(١) الكندي : رسالة في الفاعل الحق الأول التام والفاعل الناقص الذي هو بالمجاز ، ضمن رسائل الكندي الفلسفية ، تحقيق د. محمد عبد الهادي أبوريدة دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٠م ص١٨٢ ، أيضاً رسالة في الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والفساد ، جـ١ ، ص٢١٩

(٢) الكندي : رسالة في حدود الأشياء ورسومها ، ضمن رسائل الكندي الفلسفية ، جـ١ ، ص١٧٢.

(٣) الكندي : نفس المصدر ، ص ١٧٥ أيضاً د. إبراهيم مدكور : في الفلسفة الإسلامية ، ج٢ ص١٤٤ . د. جمال المرزوقي : ملامح من حوار متكلمي و فلاسفة المسلمين ، دار الهداية للطباعة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م ، ص١٧٦ .

Seyyed Hossein Nasr: Oliver Leman: History of Islamic philosophy. part 1. London . New York 1996 . P: 165

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مجازاً[1] في أن الفاعل هنا هو القاتل دون النار، وذلك على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز والنار هي آلة القتل ، ولهذا فإن ابن رشد يرفض رد جميع الأفعال إلى الله و يفصل بين ما ينسب إلى الله من أفعال وما ينسب إلى الطبائع والإنسان .

خامساً : الأسباب التي دعت المعتزلة إلى القول بالتولد :

١- حرية الإرادة الإنسانية : تتفق فكرة التولد مع منطق المذهب المعتزلي عامة فهذا المذهب الذي يقرر أن ليس لله قدرة فاعلة - فيما للعبد فيه فعل - يقول بأن الفعل صادر عن الإنسان ومن الإنسان ولم يقف تصورهم للفعل الإنساني عند هذا فحسب ، بل تسبوا ما ينشأ أو ما يتولد عن فعلة من أفعال إليه .

٢- علاقة السبب بالمسبب أو قانون العلية ، فلقد أقام المعتزلة الفعل الإنساني في ضوء هذا القانون ، قانون العلية أو الصلة بين العلة والمعلول ، فوجود العلة دليل على وجود المعلول ، وبينهما علاقة ضرورية منطقية لا تخلف فيها ، فالأسباب موجبة لمسبباتها ،أطلق الإنسان السهم فقتل فالقتل إذن معلول لعلة هي إطلاق السهم لغاية فإذا تحققت الغاية ، تحقق قانون الترابط العلي بين الحركتين وتولدت إحداهما عن الأخرى تولداً لازماً[2] .

---

(١) ابن رشد : تهافت التهافت ، تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف مصر ، الطبعة الثانية ١٩٦٨م ، ص٢٧٢ ، ص ٢٧٣ .

(٢) د. على سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، جـ١ ،ص٤٨٢ أيضا د. عاطف العراقي : تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية ص٣٠ . د. إبراهيم مدكور : في الفلسفة الإسلامية ، جـ٢ ، ص١٤٤ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بمعنى أن المعتزلة قد أقاموا الفعل المتولد على نظرية ميتافيزيقية وأخرى فيزيقية أما الأولى فقد أعلنوا فيها حرية الإرادة الإنسانية ، وأن الله عادل لأنه عين

واحدة وشكل واحد ولا يصدر عن الشكل إلا ما يشاكله.

أما الثانية الفيزيقية : فهي نظريتهم في التحليل فالأعمال الإنسانية معلولة لعلة هي الإنسان ولا علة أخرى لها ، بينما فعل الله ومعلوله هو الطبيعة لأن الإنسان فهو علة ذاته وأفعاله في مكان قدرته.

سادساً : البعد الميتافيزيقي لفعل المتولد :

إن رأي المعتزلة في الفعل المتولد ــ وكما سبق ذكره ــ يتفق مع قولهم بحرية الإرادة الإنسانية حيث باستطاعة الإنسان إنجاز بعض الأفعال وذلك بإحداثها أو بتوليدها بحكم إرادته لها .

فنفي حرية الإنسان يتبعه نفي تفكيره وإذا سلب عن الإنسان حريته وتفكيره فقد سلب عن حقيقة وجوده ، هذا إلى جانب ما يمثله القول بالجبر من خطر على مغزى التكليف وحكمته ، إذ أنه يأتي منافياً لشرعية التكليف واستحقاقنا للثواب أو العقاب ، فطالما كل فعل ينسب إلى الله ومشيئته فإنه لا يمكن أن نلقي بالتبعة على الإنسان وإذا صح هذا المعتقد فسوف تفتح جميع الأبواب أمام مرتكبي الكبائر والمعاصي من الذين ينسبون إلى الله أوزارهم ، ومن ثم تبطل الحكمة من التكليف ووضع الشرائع وإرسال الأنبياء والرسل. لهذا كان لابد للمعتزلة من بحث هذه المشكلة التي تمثل موجباً أساسياً من مباحثهم وأصلاً من أصولهم

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ونعني به أصل العدل فيو كما يقول نيبرج في مقدمتـــه لتحقيـق كتـــاب الانتصار للخياط: "موضوع للرد على المجبرة وبعض من قـــال بوقـــوع الظلم من الله تعالى"[1] ومما يدل على معارضتهم لرأي الجبريـــة اتفـاقهم على أن الله تعالى ليس خالقاً لأفعـــال العبـد[2] أي أن وجـود الأفعـال الاختيارية بالقدرة الحادثة فقط مباشرة أو تولـــداً [3] فأفعـال العبـاد إذن مخلوقة لهم ، وكل واحد منهم ــ ومن جملتهـــم الحيوانـــات ـــ خـالق لأفعاله[4] .

من هنا ظهرت القدرية [*] تنادي بالحرية وتدعوا إلى التخلص من قيود الجبرية ، وجاءت ثورة المعتزلة لكي تعيد إلى الإنسان مكانته اللائقة به بحيث تتفق مع ما هيأه الله له من التكليف الذي يتقرر به مصيره .

---

(١) نيـبـــــرج : مقدمة تحقيق كتاب الانتصار للخياط ، ص١٠ ، أيضاً د: علـــى سامي النشار . نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، جـ ١ ص٤٨١

(٢) فخر الدين الرازي : اعتقادات المسلمين والمشركين ، تحقيق د. علي سامي النشار ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣٨

(٣) السنـــــــوسي : المقدمة في أصول الدين . نشرة لوسياني ، الجزائـر ١٩٠٨م ،ص٥٩

(٤) الأسفرايني : التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكة ، تحقيـق محمد زاهد الكوثري ، مكتبه الثقافة الإسـلامية ، القـاهرة ، الطبعـة الأولـى ١٩٤٠م، ص٦٣

(*) فرقة القدرية تنسب إلى معبد الجهني الذي ولد بالمدينة ثم انتقل إلى البصرة حيث التقي بالحسن البصري .وقد قيل أنه قتل سنة ٨٠ هجرية ، وكان له أيضـاً الأثـر على المعتزلة الذين أطلق عليهم خصومهم القدرية لقولهم أن قدر الإنسان بيده . (W Montgomry watt : Free will and predestiation in early Islam. london 1948. P. 27.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فما هي تلك المبررات التي ساقها المعتزلة لإثبات رأيهم ؟

يمكننا أن نجيب عن هذا التساؤل بالقول بأن هناك طريقين سلكهما المعتزلة لتأييد ما ذهبوا إليه طريق يستند إلى العقل وطريق يستند إلى الشرع .

(أ) الطريق العقلي .

[١] إننا نفصل بين المحسن والمسيء ونحمد المحسن على إحسانه ونذم المسيء على إساءته ، بينما نحن لا نصدر حكماً بالحسن أو القبح فيما يتعلق بحسن الوجه وقبحه ، ولا طول القامة وقصرها ، إذ لا يجوز أن نقول للطويل لم طالت قامتك ، ولا للقصير لم قصرت ؟ بينما نقول للظالم لم ظلمت ؟ وللكاذب لم كذبت ؟ فلولا أن أحدهما متعلق بنا وموجود من جهتنا ــ وليس الآخر كذلك ــ لما وجب الفصل ولكان الحال في طول القامة وقصرها كالحال في الظلم والكذب وقد عرف فساده[1]

[٢] إن الإنسان مسئول عن أفعاله ، ولا يكلف غير قادر ، فلو كان الإنسان مجبوراً وكان في نفس الوقت مسئولاً عما يفعل فقد يتنافى ذلك مع عدل الله ، ولو كان مجبوراً لزم أن يكون الكافر والمؤمن سواء ، إذ فعلاً ما قدر الله عليهما ، ولا يستوي الكفر مع الإيمان ،

---

(١) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، حققه وقدم له د . عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٦٥ م ، ص ٣٣٢

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لذلك وجب أن يكون الإنسان قادراً مسئولاً عن أفعاله حتى لا يقال إن الله قد كلف العبد بما لا يطاق[1].

فإذا كان الأشاعرة لا يعتبرون الله ظالماً لأنه هو الفاعل على الحقيقة فإن "الله عدل في أفعاله ، بمعني أنه متصرف في ملكه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فالعدل وضع الشيء موضعه وهو التصرف في الملك على مقتضي المشيئة والعلم والظلم ضده ، فلا يتصور منه جور في الحكم وظلم في التصرف[2] . أما المعتزلة فيرون أن العدل " هو ما يقتضيه العقل من الحكمة وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة وأن الله تعالي عدل المراد وأفعاله كلها حسنة وأنه لا يفعل القبح "[3]

والفرق بينهما واضح فبينما يري الأشاعرة أن الله وحده الفاعل على الحقيقة وان كل ما يصدر في الكون من فعله فهو يتصرف في ملكه على مقتضى مشيئته وعلمه فلا ظلم ولا جور ، يري المعتزلة أن ما يصدر عن الله فعل واحد هو خير فقط ، فالله لا يحب الفساد ولا يخلق أفعال العباد .

[٣] إن لدي الإنسان شعوراً طبيعياً بحرية الإرادة ، بدليل أنه يميز بين حركاته الاختيارية مثل حركة اليد وحركاته الاضطرارية مثل حركة

---

(١) حسن زينة : العقل عند المعتزلة ، (تصور العقل عند القاضي عبد الجبار) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م ، ص٩٨

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، مطبعة الحلبي، القاهرة ، ١٩٦١ م جـ١ ص٥٦

(٣) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص٣٢٢

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الرعشة ونبضات القلب ، فالحركة الاضطرارية لا دخل له فيها ، بينما الحركة الاختيارية مرادة منه ومقدورة له ويقع منه بحسب مقاصده ودواعيه ، فهو إن أراد الحركة تحرك وإن أراد السكون سكن ، وهذا يدل على أن الإنسان إذا قصد لفعل معين أو قصد الامتناع عنه وقع مقصودة لما أراد فهو إذن حر مختار مستقل بإيجاد أفعاله[1]

[٤] لو كان الفعل الإنساني محل قدرة الله فلا وجه لإنزال الكتب وبعث الأنبياء ، وأن لا يثبت لرسل الله حجة على الكفار ، إذ للكافر حينئذ أن يقول ما كيف تدعونا إلى الإسلام ، ومن أرسلك إلينا أراد منا الكفر وخلقه فينا ، كذلك لا يبقي معني لإرسال الرسل : لأنهم إما أن يدعونا إلى ما خلقه الله فينا ولا فائدة في هذا ، أو إلى ما لا يخلقه الله فينا ، وهذا أمر لا نطيقه ولا نتمكن منه[2]

كذلك يلزمهم قبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقبح مجاهدة أعداء الإسلام والكفار ، لأن للكفرة أن يقولوا : لماذا تجاهدوننا ؟ إن كان جهادكم إيانا على ما لا يريده الله تعالي منا ولا يحبه فالجهاد إكم

---

(١) القاضي عبد الجبار :المغني ، جـ٩ (التوليد) ، ص١٣ أيضاً : المحيط بالتكليف ص٣٣٤٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص٣٥١ ، أيضاً د. عاطف العراقي : تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية ، ص١٦١ ، د. أحمد محمود صبحي الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م: ص١٦٧ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أولي ولوجب ، وإن كان الجهاد لنا على ما خلق فينا وجعلنا بحيث لا يمكننا مفارقته والانفكاك عنه، فذلك جهاد لا معني له"[1]

بهذه الإلزامات أراد القاضي عبد الجبار أن يبين للقائلين بنسبة أفعال العباد إلى الله أن قولهم هذا يؤدي إلى نتائج لا يقرونها ومن شأنها إبطال الدين وقواعده.

(ب) طريق الشرع :

لقد استشهد القاضي عبد الجبار بعد ذلك بما ورد في القرآن وقال: إن جميع القرآن يشهد على ما قلناه ويؤذن بفساد مذهبهم لأن جميع القرآن أو أكثره يتضمن المدح والذم ، والوعد والوعيد والثواب والعقاب ، فلو كانت هذه التصرفات من جهة الله تعالي مخلوقة في العباد ، لكان لا يحسن المدح ولا الذم ، ولا الثواب ولا العقاب لأن مدح الغير وذمه على فعل لا يتعلق به لا يحسن"[2] ومن جمله هذه الآيات .

قوله تعالي وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدي [3] فلو كان الإيمان من جهة الله تعالي وموقوفاً على اختياره ــ حتى إن خلق كان ، وإن لم يخلق لم يكن ــ لما كان لهذا الكلام معني ، لأن للمكلف أن يقول : الذي منعني منه أنك لم تخلقه فيّ ، وخلقت فيّ ضده الذي هو الكفر ."

---

(١)القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص٣٣٥ ــ ٣٣٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص٣٥٩

(٣) سورة الإسراء آية : ٩٤

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقوله تعالى : جزاء بما كانوا يعملون [1] وقوله جزاء بما كانوا يكسبون [2]

وقوله: هل جزاء الإحسان إلا الإحسان [3] فلولا أنا نعمل ونصنع ، وإلا فكان هذا الكلام كذباً ، وكان الجزاء على ما يخلقه فينا ابتداءً .

وقوله تعالى : ومالكم لا تؤمنون بالله [4] وكان للخصم أن يقول أنت الذي منعتني عن الإيمان بأشد منع ، لم تخلقه فيَّ ، وخلقت في ضده الذي هو الكفر .

وقوله تعالى فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر [5] فقد فوض الأمر في ذلك إلى اختيارنا فلولا أن الكفر والإيمان متعلقان بنا ومحتاجان إلينا ، وإلا كان لا معنى لهذا الكلام [6] .

فهذه الآيات كلها تقطع بأن الأفعال من صنع العباد ، وأن الإنسان خالق لأفعاله .

---

(١) الأحقاف آية : ١٤ والواقعة آية : ٢٤ ، والسجدة آية : ١٧

(٢) سورة التوبة آية : ٨٢ ، ٩٥

(٣) سورة الرحمن آية : ٦٠

(٤) سورة الحديد آية : ٨

(٥) سورة الكهف آية : ٢٩

(٦) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص٣٦٠ ـ ص٣٦٢

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

سابعاً : موقف الأشاعرة من البُعد الميتافيزيقي للفعل المتولد :

إن الحياة الأخلاقية عند المعتزلة كما رأينا معتمدة على حرية الاختيار عند الإنسان وأن الأوامر التكليفية تصبح باطلة إذا انعدمت هذه الحرية وبدونها لا يمكن تعليل الثواب والعقاب ، ولكن الأشاعرة كان لهم رأي آخر حيث أكدوا أن أفعال العباد مخلوقه لله وليس للإنسان فيها دخل ، وحاولوا الرجوع بفكرتهم إلى أهل السلف فهم يقولون :

اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ولا خالق سواه ولا مخترع إلا هو ، فهذا هو مذهب أهل الحق ، فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى[1]

ولهذا أدرك الأشاعرة أن مذهبهم لا يصمد إلا إذا فندوا آراء المعتزلة القائلين بأن الإنسان خالق أفعاله ، وأنه ليس من المعقول كون مقدورات العباد مقدورة لله لأنه من المستحيل إثبات مقدور بين مقدورين ، لذا يتساءل الجويني قائلاً : " هل كان الله قبل أن أقدر عبده و قبل أن اخترعه موصوفاً بالاقتدار على ما كان في معلومه أنه سيقدر عليه من يخترعه ، أم لا ؟ فإن زعموا أنه تعالى لم يكن موصوفاً بالاقتدار على ما سيقدر عليه العبد ،فذلك ظاهر البطلان ، فإن ما سيقدر عليه العبد عين مقدور الله تعالى ، إذ هو من الجائزات الممكنات المتعلق بها قدرة العبد في الصورة التي فرضنا السؤال عنها .

---

(١) الجويني : الإرشاد إلى قواطع الأدلة ، ص١٨٧

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وإن كان يمتنع تعلق كون الباري تعالى قادراً بمقدور العبد ، من حيث يستحيل عند الخصوم مقدور بين قادرين ، فلا ينبغي أن يمتنع كون ما سيقدر عليه العبد مقدوراً لله تعالى قبل أن يقدر عليه العبد عنده ،فإنه لم تتعلق به بعد القدرة الحادثة "(١).

وهذا يؤدي إلى القول بأن مقدورات العباد لا تخرج عن مقدورات الله " وإذا وجب كون ما سيقدر عليه العبد مقدوراً لله تعالى قبل أن يقدر عبده عليه فإذا قدره استحال أن يخرج ما كان مقدوراً لله تعالى عن كونه مقدوراً له ولو تناقض في معتقد المخالفين بقاؤه مقدوراً للرب تعالى مع تجدد تعلق قدرة العبد به ، فاستبقاء كونه مقدوراً للرب تعالى وانتفاء كونه مقدوراً للعبد أولى من انقطاع تعلق كون الرب تعالى قادراً عليه لتجدد كونه مقدوراً للعبد "(٢).

وإذا ثبت وجوب كون مقدور العبد مقدوراً لله تعالى فكل ما هو مقدور له فإنه محدثه وخالقه ، إذ من المستحيل أن ينفرد العبد باختراع ما هو مقدور للرب تعالى "(٣)

ودليل الجويني في منتهي التهافت ، لأن كون الله قادراً على الأفعال التي سيقدر عليها العباد هو أمر افتراضي محض لا محصل له ، لأن القدرة التي لا تتحول إلى أفعال هي كعدم القدرة وقدرة الله الافتراضية هذه لن تتحول إلى أفعال لأن الله لا يجوز أن يفعل الأفعال القبيحة التي هي في مقدور الإنسان.

---

(١) نفس المصدر ص١٨٩

(٢) نفس المصدر ، ص ١٩٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وإذا قال المعتزلة بأن الدليل على أن الله غير خالق لأفعال العباد ، أن منها الظلم والجور والفساد ، فلو كان خالقاً لها لكان خالقاً الظلم والجور ظالماً جائراً وإذا كان ذلك غير جائز ، فإن الصحيح هو القول بأن الله لا يخلق أفعال العباد فإن الأشاعرة يردون على هذا الاعتراض بالتفرقة بين القديم ـ تعالي ـ وبين العبد الحادث ، فالقديم ـ تعالي ـ يخلق الظلم والجور والسفه جوراً وظلماً وسفهاً لغيره لا لنفسه ولا في نفسه فالله تعالي غير مأخوذ بذلك ولا مطالب بتركه ولا مخالف بفعله أمر من يلزمه طاعته والانقياد له[1].

ورد الأشاعرة على المعتزلة مفاده القول بأن الأفعال كلها توجد بالقدرة فقط، أي بقضاء الله وقدره مع مقارنة الأفعال الاختيارية لقدرة حادثة وهذه القدرة الحادثة لا تأثير لها مباشرة ولا تولداً ، لأن فعل العبد مخلوق لله[2] وما الإنسان إلا مكتسب للفعل الذي أحدثه الله على يدي هذا الإنسان والكسب هو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل المقدور المحدث من الله على الحقيقة .

فالكسب كما يعرفه الباقلاني : تصرف في الفعل بقدرة تقارنه في محله فتجعله بخلاف صفة الضرورة .. وكل ذي حس سليم يفرق بين حركة يده على طريق الاختيار وبين حركة الارتعاش ، وبين اختيار المشي والأقبال والإدبار وبين الجر والسحب والدفع ، وهذه الصفة

---

(١) الباقلاني : التمهيد ، ص٣٠٨

(٢) السنوسي : المقدمة في أصول الدين ، ص٥٩

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المعقولة للفعل حساً هي معنى كونه كسباً" [1] والمكتسب عند الأشعري هو المقدور بالقدرة الحادثة والحاصل تحت القدرة الحادثة فإن الله تعالى أجرى سنته بأن يخلق عقب القدرة الحادثة أو تحتها أو معها الفعل الحادث إذا أراده العبد وتجرد له ، وسمي هذا الفعل كسباً ، فيكون خلقاً من الله تعالى إبداعاً وإحداثاً ، وكسباً من العبد"[2].

ويتفق مع فكرة الأشعري في الكسب، يقول الجويني بأن "العبد قادر على كسبه ، وقدرته ثابتة عليه"[3] بخلاف ما ذهب إليه الجبرية من نفي القدرة ، وما ذهب إليه المعتزلة من أن العبد خالق لأفعاله ، والدليل عند الجويني على القدرة هو أن العبد إذا ارتعدت يده ، ثم إنه حركها قصداً فإنه يفرق بين حالتيه في الحركة الضرورية وبين الحالة التي اختارها واكتسبها ، والتفرقة بين حالتي الاضطرار والاختيار معلومة على الضرورة.

وإلى هذا المعنى ذهب الباقلاني أيضاً حيث استدل على نظرية الكسب من خلال طريقين : الأول يستند إلى العقل ، والثاني يستند إلى الشرع ، ويرى أن الدليل على ذلك من جهة العقل :

" أنه تعالى ، قادر على جميع الأجناس التي يكتسبها العباد ، فإذا ثبت قولنا جميعاً أنه قادر على فعل ما يكتسبه العباد على الوجه الذي

---

(١) الباقلاني : التمهيد ، ص ٣٤٧

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل ، جـ١ ، ص١٣٤ .

(٣) الجويني : لمع الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة ، تحقيق ودراسة فوقية حسين محمود ، عالم الكتب ، بيروت ــ لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م ، ص١٠٧ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يوجد عليه كسبهم ، وجب أنه قادر علي نفس كسبهم لأنه لو لم يقدر عليه مع قدرته علي مثله لوجب عجزه عنه واستحالة قدرته علي مثله ، فثبت أن أفعال الخلق مقدوره له ، فإذا وجدت كانت أفعالاً له ، لأن القادر علي الفعل إنما يكون فاعلاً له إذا حصل مقدوره ، وليس يحصل المقدور مفعولا إلا لخروجه إلي الوجود فقط هذا ما قلناه علي خلق الأفعال،[1] فثبت أن الخالق لضروب الأفعال هو الله العالم بحقائقها والقاصد إلي إيجادها .

أما الدليل الذي يستند إلي الشرع فقد اعتمد الباقلاني على تأويل الآيات القرآنية التى توافق وجهة نظره في الكسب ومن هذه الآيات - قوله تعالي : "والله خلقكم وما تعلمون"[2] فأخبر أنه الخالق لنفس علمنا .

- وقوله تعالي : وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياما آمنين[3] والتقدير منه هو خلق الشئ وجعله علي مقدار ما وإيقاعه بحسب قصده وإرادته .

- وقوله تعالي ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنكم وألوانكم[4] يريد تعالي باختلاف الألسن عند كافة أهل التأويل اختلاف اللغات والكلام بالألسن ولم يرد اختلاف مقاديرها لأنه يبطل معنى

---

(١) الباقلاني : التمهيد ، ص٣٤٤

(٢) سورة الصافات آية : ٩٦

(٣) سورة سبأ ، آية : ١٨

(٤) سورة الروم ، آية : ٢٢

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تخصيص اختلاف الألسن بكونه آية له ، فكلما كان كلامنا المختلف من آياته ، وجب أن يكون خلقاً له تعالى .

ـ وقوله تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين) [1]

ـ وقوله تعالى فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً [2] .فنص تعالى على أن الهدى بإرادته ، والضلال بإرادته ، وهذا نص واضح لا إشكال فيه"[3]

ـ وقوله تعالى وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى [4] وبقولهما

بقولهم "وما رميت من حيث الخلق ، إذ رميت من حيث الكسب ولكن الله رمى من حيث الخلق والكسب ، خلقه خلقاً لنفسه ، كسباً لعبده ، فهو مخلوق لله تعالى من وجهين"[5]

هذه هي فكرة الكسب عند الأشاعرة ، وهي فكرة حاولوا من خلالها التوسط بين الجبرية القائلين بأن الله خالق أفعال الإنسان ، والمعتزلة القائلين بأن الإنسان هو خالق أفعاله المباشرة والمتولدة ، والتوسط عندهم الأشاعرة موقعه أفعال الإنسان تعد خلقاً لله واكتساباً للإنسان ، أي أن الإنسان يريد الفعل ويسعى إليه والله يخلقه .

---

(١) سورة هود ، آية : ١١٨

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١٢٥

(٣) الباقلاني : التمهيد ، ص٣٤٥

(٤) سورة الأنفال ، آية : ١٧

(٥) الاسفرايني : التبصير في الدين ، ص٩٦

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

معنى هذا أن الفعل الإنسان ــ وعلي ضوء تفسير الإشاعرة له ــ يعد مخلوقاً لله تعالي وليس للإنسان دخل فيه ، فالكسب هنا نوع من الجبر المقنع ، فإذا كنا ننسب الإرادة الإنسانية والفعل الإنساني (المباشر والمتولد) إلي الله سبحانه وتعالي فإن الإنسان هنا يعتبر مجبوراً علي هذه الإرادة وهذا الفعل ، ومن ثم تنتفي عن هذه الإرادة وهذا الفعل التقييم الخلقي سواء بالخير أو بالشر .

لذا نجد القاضي عبد الجبار[1] يبين تهافت فكرة الكسب بعد أن يورد حججهم التي اثبتوا فيها أن الله هو الفاعل لأفعال الإنسان منها :

[١] ما هو الذي حددتم به الكسب ؟ فإن قالوا : ما وقع بقدرة محدثة قلنا : ما تعنون بقدرة محدثة ؟ فإن أردتم به ما حدث فهو الذي نقوله ، وإن أردتم به ما وقع كسباً ، فعن الكسب سألناكم ، فكيف تفسرونه بنفسه ، وهل هذا إلا إحالة للمجهول علي المجهول ؟

وأيضاً : فإن قولكم : "ما وقع بقدرة حادثة" ينبني علي إثبات القدرة ، وإثبات القدرة يترتب علي كون الواحد منا قادراً ، وذلك ينبني علي كونه فاعلاً .

[٢] وإذا كانت الأشاعرة قد ذهبت إلي إنه لو كان الواحد منا محدثاً لتصرفاته لوجب أن يكون عالماً بتفاصيل ما أحدثه ، كالقديم تعالي : فإنه لما كان محدثاً لأفعاله ، قادراً عليها ، كان عالماً بتفاصيلها ،

---

(١) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص٣٦٦ ــ ٣٦٧ ، أيضاً : د. عبد الرحمن بدوي : مذاهب الإسلاميين ، دار العلم للملايين بيروت ، الطبعة الأولي ١٩٧١م ، جـ١ ، ص٤٥٨ ــ ص٤٦٢ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فإن القاضي عبد الجبار يرد علي هذه الحجة موضحاً الفـــرق بيـــن العلمين : "لأنه تعالي عالم لذاته ومن حق العالم لذاته أن يكون عالماً بجميع المعلومات علي الوجوه التي يصح أن تعلم عليهـــا ، وليـــس كذلك الواحد منا ، فإنه عالم بعلم ، ففارق أحدهما الآخر ، ثم يقـــال لهم : أليس أحدنا يقدر علي الاكتساب ولا يكون عالماً بتفاصيل مـــا اكتسبه ؟ فهل جاز مثله في المحدوث ، فيكون قادراً علي الإحـــداث ، وإن لم يعلم بتفاصيل ما أحدثه؟"(١)

[٣] ومما يتعلق به الأشاعرة قولهم أيضا إن الواحد منا لو كـــان محدثـــاً لتصرفاته لوجب أن يكون خالقاً لها ، والأمة قد اتفقت علي أن لا خالق إلا الله ، وقد نطق به الكتاب حيثما قال تعالي "هل من خالق غير الله)(٢) وقال : (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم)(٣)

ويرد القاضي عبد الجبار بقوله : إن اللغة تسمح بهـــذا التعبـــير ، لأن الخلق بمعنى التقدير والشواهد علي هذا قوله تعالي : وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذني)(٤)

---

(١) نفس المصدر ، ص ٣٧٨
(٢) سورة فاطر ، آية : ٣
(٣) سورة الرعد ، آية : ١٦
(٤) سورة المائدة ، آية : ١١٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقوله تعالى فتبارك الله أحسن الخالقين [1] قلو لا أن هذا الاسم [illegible] مما يجوز إجراؤه على غيره ، ولإهانتنا ذلك بمنزلة قوله : فتبارك اللـــه أحسن الآلهة . ومعلوم خلافه [illegible]

وأما في الاصطلاح فإنما لم يجز أن يجرى هذا اللفظ على الواحد منا لأنه عبارة عمن يكون فعله مطابقاً للمصلحة ، وليس كذلك أفعالنا ، فإن فيها ما يوافق المصلحة وفيها ما يخالفها[2]

هكذا فند القاضي عبد الجبار حجج الأشاعرة القائلين بفكرة الكسب وأن أفعال العباد مخلوقة لله ، وما الإنسان إلا مكتسب للفعل الذي أحدثـــه الله ، وهذه الفكرة ـــ كما هو واضح ـــ لا تخرج في كثير من أبعادها عن فكرة الجبر إذ أن القائلين بالكسب يردون الأفعال كلها إلى الله فالله هـــو الذي يخلق الإرادة ويكسبنا فعلها .

---

(١) سورة المؤمنون ، آية ١٤

(٢) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص ٣٨٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

... يبينوا كيف يتم هذا الخلق ، وما أسبابه ووسائله.

فقالوا بالاستطاعة وسموها أيضاً القدرة ، ولقد اثبت المعتزلة الاستطاعة للإنسان ونفوا كونها مقارنة أو مسبوقة للقدرة التي

---

(١) الاستطاعة عند المعتزلة تعني القدرة على الفعل بارادة المختار من غير مانع ولا عائق : التوحيدي : المقابسات ، رقم ٩١ ، ص٣٢٥ ولقد اختلف المعتزلة في حقيقة الاستطاعة هل هي السلامة والصحة أو هل تتقدم بعيد الفعل أو تقارنه بالفعل ؟ ، فذهب ثمامة بن الأشرس ٢١٣هـ /٨١٩ م وبشر بن المعتمر ٢١٠هـ / ٨٢٥م إلى أن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتقدمها على الأفعال ، وذهب الجاحظ ٢٢٦هـ / ٨٤١م إلى أن الاستطاعة عرض يقوم بالانسان وهو على الصحة والسلامة يخلقه الله في الإنسان عند مباشرة كل فعل من أفعاله ، أما النظام فقد رأى أن الإنسان حي مستطيع بنفسه لا بحياة واستطاعة هي غيره : الأشعري : مقالات الإسلاميين ، جـ٢ ، ص٢٧٥ ، وجريا على عادتهم فقد أول المعتزلة الآيات التي يدل ظاهرها على عدم وجود الاستطاعة عند الإنسان كقوله تعالى " انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا ، فلا يستطيعون سبيلا" الإسراء آية : ٤٨ فقالوا : "إن الآية لا تعني تجريد المشار إليهم من الاستطاعة والقدرة ، ذلك أن المراد أنهم لا يستطيعون إلى بيان تكذيبه سبيلا ، لأنهم ضربوا الأمثال ظنا منهم بأن ذلك يبين كذبه ، فأخبر تعالى أن ذلك غير مستطاع" ، انظر الشريف المرتضى: أمالي المرتضى ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، القسم الثاني ، ص ١٦٣

ولعل أكثر من جادلهم في الاستطاعة هو الأمام ابن حزم الظاهري الذي يرى أن الاستطاعة التي تحدث الفعل هي مصاحبة له وهي من الله حيث يقول : "إن الاستطاعة ... شيئان أحدهما قبل الفعل وهي سلامة الجوارح وارتفاع الموانع ، والثاني لا يكون إلا مع الفعل وهو القدرة الواردة من الله تعالى بالعون والخذلان ، وهو خلق الله تعالى للفعل فيمن يظهر منه وسمي من أجل ذلك فاعلا لما ظهر منه". ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، جـ٣ ، ص٣٢٣ ، والاستطاعة عنده شرط التكليف والمسئولية " ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا" آل عمران آية :٩٧ وهذه الاستطاعة صفة ذاتية تسبق الفعل وأسبابها صحة الجوارح وسلامة البدن وممكن أن نسميها قدرة أو طاقة أو قوة . ولا شك أنها ممتدة من الله ، وبواسطتها يتم ما يصنع من أعمال إذا لم يعقبها عائق ، ربما خرج عن إرادة العبد ، فهي سابقة على الفعل ومصاحبة له . نفس المصدر نص٣٠ وهنا يقترب ابن حزم من المعتزلة في مشكلة خلق الأفعال.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يخلقها الله فينا كى نستطيع القيام بالفعل، ولقد اجمعوا علي أنها قبل الفعل وأنها قادرة علي الفعل وعلي ضده وأنها غير موجبة للفعـــل ، وأنكـــروا جميعاً أن يكلف الله عبداً مالاً يقدر عليه.

ولقد اثبت القاضي عبد الجبار فساد مذهب المجـــبرة والأشـــاعرة القائلين بأن القدرة مقارنة لمقدورها بقوله :

"لو كانت القدرة مقارنة لمقدورها لوجب أن يكون تكليف الكـــافر بالإيمان تكليفاً لما لا يطاق ، إذ لو أطاقه لوقع منه فلو لم يقع منه دل علي أنه غير قادر عليه ، وتكليف ما لا يطاق قبيح ، واللـــه تعـــالي لا يفعـــل القبح."(١)

ومما يدل علي معارضة المعتزلة للأشاعرة اتفاقهم علي أن اللـــه تعالي ليس خالقاً لأفعال العباد (٢) أي أن وجود الأفعال الاختيارية بالقدرة الحادثة فقط مباشرة أو تولداً(٣) وشرط الاستطاعة التي يكون بها الفعل هي قبل الفعل ضرورة(٤) فأفعال العباد إذن مخلوقة لهم ، وهذه الأفعال واقعـــة بقدرة العبد وحدها .

فالله أوجد فقط القدرة في الإنسان ، وهي الطاقة التي تنتج الأفعال الإنسانية وهي سابقة عليها ، أما رد الأشاعرة علي المعتزلة فمفاده القول بأن الأفعال كلها توجد بالقدرة فقط ، أي بقضاء الله وقدره . مع مقارنـــة

---

(١) نفس المصدر ،ص٣٩٦

(٢) فخر الدين الرازى : اعتقادات المسلمين والمشركين ، ص٣٨

(٣) السنوسى : المقدمة في أصول الدين ، ص ٥٩ .

(٤) الشهرستاني: الملل والنحل ،جـ١ ص٨٨

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الأفعال الاختيارية لقدرة حادثة ، وهذه القدرة الحادثة لا تأثير لها مباشرة ولا تولداً ، لأن فعل العبد مخلوق لله ومكسوباً للعبد " أي مقارناً لقدرته وإرادته"(١) وإذا كان للعبد ثمة استطاعة ، فإن هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل ولا تتقدمه (٢).

ولقد كان الأشعري يقول : إن الإنسان يستطيع باستطاعته هي غيره " لأنه يكون تارة مستطيعاً وتارة عاجزاً ، كما يكون تارة عالماً وتارة غير عالم ، وتارة متحركاً وتارة غير متحرك ، فوجب أن يكون مستطيعاً بمعنى هو غيره ، كما وجب أن يكون عالماً بمعنى هو غيره"(٣)

كما يستحيل تقدم الاستطاعة على الفعل " لأن الفعل لا يخلو من أن يكون حادثاً مع الاستطاعة في حال حدوثها أو بعدها ، فإن كان حادثاً معها في حال حدوثها ، فقد صح أنها مع الفعل للفعل.

وإن كان حادثاً بعدها ، وقد دلت الدلالة على أنها لا تبقى ، وجب حدوث الفعل بقدرة معدومة وذلك محال .. فإذا استحال ذلك وجب أن الفعل يحدث مع الاستطاعة في حال حدوثها"(٤)

---

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ، جـ ١ ، ص٨٩.

(2) W. Montgomerywatt: free will and predestination In Early Islam, P.143

(٣) الأشعري : اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، تحقيق د. حمودة غرابة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٥٥م. ص٥٤ ـ ص٥٥.

(٤) نفس المصدر ، ص٥٦

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والإنسان عند الباقلاني مستطيع للكسب ، وهو يكتسب ذلك بقدرة تحدث له وهو لا يستطيع الفعل قبل اكتسابه بل في حال اكتسابه ، ولا يجوز أن يقدر عليه قبل ذلك .. "لأن الإنسان لو كان يستطيع أن يفعل الفعل قبل كونه ، لكان في حال اكتسابه له مستغنياً عن ربه وغير محتاج إليه في أن يعينه على الفعل ، ولو جاز أن يستغني عن معونة الله في حال الفعل ، لكان بالاستغناء عنه إذا لم يكن فاعلاً أولى وذلك محال ، فوجب أن الاستطاعة مع الفعل للفعل"(١).

ولقد تخطي الجويني هذا قليلاً حين قال "إن نفي القدرة والاستطاعة مما يأباه العقل والحس ، وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفي القدرة أصلاً ، وأما إثبات تأثير في حالة فلا يعقل كنفي التأثير خصوصاً والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم ، فلابد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقية لا على وجه الإحداث والخلق ، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم .. فالفعل يستند وجوداً إلى القدرة ، والقدرة تستند وجوداً إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة وكذلك يمتد السبب إلى سبب حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب ، فهو الخالق للأسباب ومسبباتها" (٢).

---

(١) الباقلاني : التمهيد ، ص ٢٨٦

(٢) الجويني : الإرشاد ، ص ١٨٧ ؛ أيضاً الشهرستاني : الملل والنحل ، ج١ ، ص٩٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أي أن الجويني يصرح بأن الإنسان سبب ما يصدر عنه من أفعال إرادية ولكنه يرد هذه الأسباب جميعاً في نهاية الأمر إلى مسبب الأسباب وهو الله.

إن القدرة على الشيء مع القبول لا لضده فهي مقترنة به ولا تبقى بعده، فإذا لم يفعل الإنسان لا يكون هناك قدرة أو استطاعة، وهذا معناه أن الإنسان يتحول بالقدرة والاستطاعة ما دامت به حياة حتى لو لم يفعل الإنسان شيئاً وعلى ذلك فالإنسان له قدرة ملازمة له دائما ولا تنفي إلا بانتفاء نفسه.

إذا كانت المشكلة الأخلاقية في الفعل المتولد هي : هل يمكن أن يعد فعل الإنسان مسئول عنه كالأفعال الإرادية المباشرة ؟ فإن كان مسئولا عنه فكيف ذلك وهو لا يتسنى له تركه ؟ وإن كان ليس فعلاً للإنسان فكيف وقع بسببه ؟

فإن لمشكلة السببية كبعد فيزيقي للفعل المتولد جانبان : جانب علاقة السبب بالمسبب أو بالأحرى قانون العلية وهي عند المعتزلة علاقة ضرورية ، وجانب انتفاء وجه من الإرادة فيه من حيث يستحيل على الإنسان أن يترك المسبب بعد فعل السبب .

أما جانب الضرورة في العلية فلا سبيل إلى إنكاره لدى المعتزلة ، وإلا لجاز أن يطلق الرامي السهم فلا يطلق بل لجاز أن يعتمد أقوى الخلق بأجد السيوف على قناة فلا يحدث الله قطعها فلا تنقطع ، وجاز أن يجمع

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بين النار والحلفاء فلا يحدث الله احراقها فلا تحترق [1] ولجاز أن يتحرك الجبل باعتماد الضعيف النحيل وعدم تحرك الخردلة باعتماد القوى المتين[2] فإذا لم يجز ذلك كله فإن الأسباب موجبة لمسبباتها.[3]

هكذا يقرر المعتزلة في قوة مبدأ العلية حيث يرون أنهيار قوانين الطبيعة في التشكك في قانون العلية ولكنهم لا يذهبون مذهب الطبيعيين وإنما يثبتون أن ذلك كله بما طبع الله الأجسام والموجودات به .

فمن أراد مثلاً دفع حجر في جهة ما اندفع إليها بحسب قصده وإرادته فيكون اندفاعه صادراً عن الدافع وفعلاً له ، وهذا الاندفاع يكون بواسطة ما باشره من الدفع ومتولد عنه ، أي أن المتولد فعل لفاعل السبب وهو مقدور له بتوسط السبب[4] فإن من أطلق السهم فقتل ، فإن فعل القتل هنا ينسب إلى الرامي بالسهم الذي مات ، فالإنسان هو الذي يحدث الألم والقتل الحادث بعد حال موته بالسبب الذي أحدثه وهو حي وكذلك لو عدم لكان يفعل في غيره وهو معدوم لسبب كان منه وهو حي[5].

إذن ذهاب السهم متولد عن رمية الرامي ، فهو منسوب إليه لا إلى غيره ولا يجوز أن يكون فعلاً لله لأن الرامي لا يدخل الله في أفعاله ولا يضطره إليها ، لأنه تعالى مختار لأفعاله ، فقد كان يجوز أن يرمي

---

(١) الخياط : الانتصار ، ص٦١

(٢) الإيجي : المواقف ، ص ٣١٧

(٣) الأشعرى : مقالات الإسلاميين ، ج٢ ، ص٨٨

(٤) الإيجي : المواقف ، ص ٣١٦

(٥) الأشعرى : مقالات الإسلاميين ، جـ٢، ص٨٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الرامي فلا يحدث الله ذهاب السهم فلا يذهب ، كما لا يجـــوز أن يكـــون ذهاب السهم فعلاً لا فاعل له لأن ذلك لو جاز جاز أن يوجـــد كتـــاب لا كاتب له وصياغة لا صائغ لها[1] .

ولكن إذا لم يكن الفعل المتولد فعلاً للإنسان فما معنى ذلك في انتفاء مسئوليته عنه وحسابه عليه ؟ إذا كان لا يستحق الإنسان ثواباً ولا عقاباً على ما لا يستحق الثواب والعقاب عليه ؟

إنه لا يجب متى لم يصح من القادر في بعض حالاته ترك الفعـــل أن دل ذلك على أن الفعل ليس من قبله ، لأن الترك جائز في المبتـــدئ أو المباشر من الفعل ، أما المتولد فإن الإنسان قد فعله بفعل ســـببه ، وعنـــد السبب يستحق الثواب أو العقاب إذا كان من المعلوم أنه يوجد لا محالـــة ، حقيقة إنه بعد إيجاد السبب لو لزم أن لا يوجد لكان ذلك منه ممتنعاً لأن وجوده لا يتعلق باختياره ولكن الإنسان يسأل عن فعله المتسبب كما يســـأل عن فعله الفعل من حيث إن وجود كل متعلق بقدرته ، إنه بمنزلة من أمر غلامه بالعطية فأعطى فإنه يستحق الشكر وإن كانت العطيـــة مـــن فعـــل غلامه ، ولكنها صارت كأنها من قبله[2] .

على أن من الأفعال المتولدة ما يقع عن الخطأ ومن غير قصـــد ، فهل يكون الحكم فيه كحكم الساهي أو النائم ؟ وإلا فكيف يستحق العقاب بفعل لا يمكنه

---

(١) الخياط : الانتصار : ص ٩٦ ، أيضاً : القاضي عبد الجبـــار : المغنـــي ، ج١٢ (النظر والمعارف) ص٤٦٧

(٢) القاضي عبد الجبار : المغني ، ج١٢ (النظر والمعارف) ، ص ٤٦٧

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أن يتركه ولم يقصده ولا يستطيع أن يعدل عنه إلى غيره ؟

يبدو أن المشكلة لم تحل بعد بالنسبة لمدى مسئولية الإنسان عن الأفعال المتولدة ، ومن ثم استقصى المعتزلة النظر في صلة العلة بالمعلول مكاناً وزماناً .

أما الصلة المكانية فقد ذهب بعض المعتزلة إلى إنه لا يجوز أن يفعل الإنسان في شئ إلا بأن يمارسه .[1]

وأما الصلة الزمانية وعلاقتها بالمسئولية فهل يجوز أن يتقدم السبب المسبب بوقت أم لابد أن يصحبه أو يتأخر عنه زماناً فهل يمكن أن يكون قبل المسبب بوقتين أم لا بعد ذلك متولداً عنه ، وقد جوز بعضهم أن يتقدم السبب المسبب أكثر من وقت واحد[2]

ولكن تبقى المشكلة قائمة : كيف يسأل الإنسان عن فعل وقع بعد موته ، وبعد أن ينتهي عمله وتكليفه ؟

وهنا يذهب القاضي عبد الجبار موضحا موقفه بقوله " إن استحقاق المكلف العقاب أو الثواب لأجل فعل يوجد بعد موته بزمان ، لا يلزم القول أن الميت فاعل بعد موته ، ولكن وجد منه السبب وهو حي عاقل ثم مات فحصل هذا بعد زمان ويكون عند وجوده فعلاً لذلك الميت في الحقيقة وإن كان سبب وجوده قد تقدم ، ولا يقال إن تعلق وجوده أو

---

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ، ج٢ ، ص٨٥

(٢) نفس المصدر ، ص ٨٦ بجـ٢ ، ص٨٦

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

عدمه ليس باختياره فيكون بمنزلة فعل غيره ، إن الفعل الواقع بعد موته وقع منه في الحقيقة من حيث اختيار سببه وأوجده على الوجه الذي يوجد هذا المسبب ، وقد كان يصح أن لا يفعله أو أن يفعله على وجه لا يولد هذا المسبب ، فيجب أن تكون هذه الأحكام متعلقة بالمسبب وهو ميت كتعلقها به وقت كان حياً (١).

لكن إذا كان الفاعل لم يستطع أن يتحرز من وقوع الفعل قبل موته فكيف يسوغ له أن يتوب عنه وقد وقع الفعل بعد موته ؟

ويقدم القاضي عبد الجبار إجابة لهذا التساؤل بقوله أن "التوبة ليست على ما سلف من الذنوب فحسب ولكن الندم أحد مظاهر التوبة يمكن أن يكون على ما سيكون الذي توقع الرامي خطأه وأيقن قتل المصاب ذلك أن الأمر هذا إن كان لم يقع إلا إنه قد صار في حكم الواقع فيلزمه الندم ، أما إذا علم أن إصابة المؤمن خطأ لم تقع لم يجز أن يستحق العقاب لأن من حق الميت وهو الرامي أن لا يستحق العقاب على الفعل الواقع في حال موته طالما كان جاهلاً أو غير متوقع لوقوعه (٢)

وهنا يمكننا أن نتساءل هل يمكن أن تولد المعصية طاعة ؟ وهل يسمي الفعل المتولد عن معصية طاعة ؟

---

(١) القاضي عبد الجبار : المغني ، جـ٢٤ (النظر والمعارف) ، ص٤٧٣

(٢) القاضي عبد الجبار : المغني ، جـ٢٤ ، ص٤٧٤

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لقد أدرك المعتزلة ما في التسليم بهذا الرأي من خطورة من حيث تصبح الغاية مبررة للوسيلة فيرتكب الإنسان معاصي زاعماً أنها مجـــرد أسباب لطاعات ، ومن ثم فقد ذهب بعضهم إلي أن لا طاعات متولدة مـن معاصي ، وذهب البعض الآخر إلي أنه مع افتراض إمكان صدور خـير متوهم من شر فإن المتولد ليس طاعة ولا معصية (١)

لاشك أن تفسير مثل هذا الفعل علي هذا النحو يفسر لنـا العلاقـة بين فكرة التولد ومبدأ السببية ، لأن رد كل معلول إلي علته أو كل فعـل إلي فاعله فيه أعتراف صريح من جانب المعتزلة بفكرة الضـرورة فـي العلاقة السببية ، فالقول بالتولد يدلنا علي تأثير الأسباب في مسبباتها وهذا ما يتفق مع ما ذهب إليه المعتزلة من أن الخالق قد وضع للكـون نظامـاً وأودع في المخلوقات قوى تصدر عنها آثارها بطريق التولد .

عاشرا : موقف الأشاعرة من البعد الفيزيقي للفعل المتولد :

إذا كان الأشاعرة لم يرقهم رأي المعتزلة في الأفعـال المباشـرة وصدورها عن إرادة حرة للإنسان فإنه من الطبيعي أن ينكـروا عليهـم القول بالتولد ، ويحاولوا هدم فكرتهم وأعني بذلك الضرورة في العليـة ، إن أفعال الله لا يحدها سلطان ولا تخضع لقانون ، ويجوز أن يحول اللـه بين تحقيق السبب مع وجود المسبب ، يجوز أن يريـد الإنسـان إطـلاق السهم ولا يريد الله فلا ينطلق ، ويجوز أن ينطلق السهم فيوقفه الله قبـل أن يقتل، ويجوز أن ينطلق حتى يصل إلي المقذوف إليه فلا يقتله

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ، جـ٢ ، ص٨٨ . أيضاً د. أحمد محمود صبحي : الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي ، ص١٨٤ ، ص٤٨٥ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لذا فقد أنكر الباقلاني الفعل المتولد وعلاقته بالسببية ودليل علي بطلانه بقوله "إن التولد يفترض تقدم السبب علي المسبب زمنياً كتقدم القدرة علي المقدور — وهو ما ينكره الأشاعرة — إذ يستحيل تقدم القدرة علي الفعل ووجودها مع عدمه ، وكذلك يستحيل تعلق القدرة المحدثة بمقدورين ، ولو كانت هذه الأفعال واقعة بقدرة العبد لصح أن يقدر علي أضدادها ، لأن من صحت قدرته علي الشئ وقدرته علي ضده لم ينفك من القدرتين جميعاً علي الضدين ، فكان يجب مثلاً أن تصح قدرة العبد علي تسكين الحجر وتسهم وحبسهما"(١)

ويستطرد البغدادي فيوضح أن جميع ما سماه المعتزلة متولداً هو من فعل الله ، ولا يصح أن يكون للإنسان فاعلاً في غير محل قدرته ، لأنه يجوز أن يمد الإنسان وتر قوسه ويرسل السهم من يده فلا يخلق الله تعالي في السهم ذهاباً(٢)

أما الغزالي فيرى أن فكرة التولد مشوشة ، لأن المعنى المعروف من التولد "هو أن يخرج الجسم من جوف جسم كما يخرج الجنين من بطن أمه ؟ وهذا غير مفهوم في الأعراض ، وكون بعض الحوادث تطرد في المشاهدة فإن حدوث موجود عقب موجود لا يعني أنه حادث بسببه"(٣)

---

(١) الباقلاني : التمهيد ، ص٢٩٨ ، أيضاً : الإيجي : المواقف ، ص٣١١

(٢) البغدادي : أصول الدين ، ص ١٣٨ — ص١٣٩

(٣) الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ، تحقيق الشيخ محمد مصطفي أبو العلا ، مكتبة الجندي ، القاهرة ، الطبعة الأولي ١٩٧٢م، ص٦٣

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أي أن القول بالتولد لا يعني سوى اقتران موجودين لا حدوث أحدهما بسبب الآخر [1].

معنى هذا أن رد كل فعل إلى الله ، لا يتفق عند الأشاعرة مع قول المعتزلة بنسبة الأفعال المتولدة إلى الإنسان ، وأن الإقتران المشاهد في الفعل المتولد يعد أمراً ضرورياً لأن ذلك يؤدي إلى إثبات العلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات ورد الفعل إلى فاعل غير الله وهو ما ينكره الأشاعرة بشدة وقالوا : " إنه لا علاقة بين الحوادث المتعاقبة إلا بإجراء العادة ، وذلك بخلق بعضها عقب بعض ، كالإحراق عقب مماسة النار ، والري بعد شرب الماء ، فليس للمماسة والشرب مدخل في وجود الإحراق والري ، بل الكل واقع بقدرته واختياره تعالى ، فليس أن يوجد المماسة بدون الإحراق ، وأن يوجد الإحراق بدون المماسة ، وإذا تكرر صدور فعل منه ، يقال إنه فعله بإجراء العادة وإذا لم يتكرر أو تكرر قليلاً فهو خارق للعادة " [2].

وهذا ما نجده عند الغزالي فالاقتران فيما يعتقد في العادة سبب وما يعتقد في العادة مسبب ليس ضرورياً ، بل كل شئ ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا ، ولا إثبات أحدهما متضمن لإثبات الآخر ، ولا نفيه متضمن لنفي الآخر ، فليس بالضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ، ولا

---

(١) الآمدي : غاية المرام في علم الكلام ، تحقيق حسن عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٩٧١م ، ص٨٦

(٢) الجويني : الأرشاد ، ص٢٤٣ ، أيضا : الباقلاني : التمهيد ، ص٣٠٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بالضرورة عدم أحدهما عدم الآخر ، ذلك أن اقترانهما لما سبق من تقدير الله سبحانه وتعالى لخلقهما على التساوق لا لكونه ضرورياً في نفسه"[1]

ويضرب لنا الغزالي مثالاً لنفي الضرورة بين الأشياء والمسببات وأنها تجري بمجرد العادة فالاحتراق في القطن مثلاً عند ملاقاة النار ، فإننا نجوز وقوع الملاقاة بينهما دون الاحتراق ، ونجوز حدوث انقلاب القطن رماداً مع عدم مماسة النار"[2]

ولقد تنبه الغزالي إلى أن آراءه في الجواز والعادة تهدم أساس المعقولية في العالم وما يترتب عليها من القول برفض الضرورة السببية : "فإن من أنكر لزوم المسببات عن أسبابها وأضافها إلى إرادة مخترعها وكم يكن لهذه الإرادة سبيل مضبوط معين فيجوز كل واحد منا أن يكون بين يديه سباع مفترسة ونيران مشتعلة وجبال راسية وأعداء مستعدة بالأسلحة لقتله ولا يراها لأن الله تعالى لم يخلق له الرؤية"[3]

ويرى أن مثل هذه الأمور لا تكون لأن الله خلق فينا علماً بأن الأمور المستندة كانقلاب الكتاب هائلاً مثلاً أو فرساً ، وعلى الرغم من أنها ممكنات في ذواتها إلا أن العلم لا يضطرنا إلى أنها يمكن أن تحدث أبداً لأن الله يخلق للإنسان علماً بأن هذه الممكنات لا يفعلها" فلا مانع من كون الشيء في مقدورات الله ويكون قد جرى في سابق علمه أنه لا يفعله

---

(١) الغزالي : تهافت الفلاسفة ، تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٥٥م ، ص ٢٣٩

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٣٤

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٣٩

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مع إمكانه فى بعض الأوقات،فيخلق لنا علماً بأنه ليس يفعلـــه فـــى ذلـــك الوقت[1]

معنى هذا أن نفي السببية يعد مبدأ من مبادئ الأشاعرة . بدليـــل ذهابهم إلى أن الله إذا أراد تغيير النظام الذى يبدو لنا فى الكون لاستطاع ذلك وبدل العادة ، وخلق عرضا بدلا من عرض آخر ، وهذا يؤدى بدوره إلى حدوث معجزة.

لذا يتبين أن آراء الأشاعرة فى السببية قـــد قـــامت دفاعـــا عـــن المعجزة على أساس أن القدرة الإلهية من الممكن أن تدخل لتضفى علـــى المخلوقات صفات مختلفة عما هو لها فى العادة ، فالغزالى حينما ذكر أن تأثير الشىء ليس ثابتا أو ضروريا قرن قوله هذا بإشارته إلى أن إثبـــات مثل هذا الاختصاص الضرورى لتأثيرات الأجسام يعنـــى أن: القطنيـــن المتماثلتين لابد من احتراقهما عند ملاقاتهما النار لأن مثل تلك الضرورة تتعارض مع عدم احتراق إبراهيم عليه السلام عند إلقائه فى النار ، وآراء الفلاسفة تمنع إمكانية وقوع مثل هذا الأمر إلا بقلب طبيعة النـــار وســـلب سخونتها أو قلب ذات إبراهيم فيصبح سمراً وهو عندهم محال[2]

هذه هي آراء الأشاعرة فى نفى السببية ، بمعنى عدم الاعـــتراف بالعلاقات الضرورية بين الأسباب ومسبباتها.

---

(١) نفس المصدر ، نفس الصفحة

(٢) نفس المصدر ، ص : ٣٤٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولقد رفض ابن رشد موقفهم هذا لأنه يعنى هدما لأى معقولية فى العالم ، وتكون الأشياء فاقدة لأى معنى ، كما يشير إلى أن ما ذهب اليه الأشاعرة من أن الله يخلق فينا علما ليمكننا إدراك الأمور هو قول لا يكفى لإثبات المعقولية فى العالم :

"فقد تكون أمامنا الأشياء ولا نراها ولا نحسها مع سلامة الحواس لأن الله لم يخلق فينا علماً لأدراك هذه الأشياء ، ولأصبح العلم بمعناه اليقينى أمرا مستحيلا ولا نفتح باب اللامعقول والجهالة ، ويصبح الأمر مثلما هو الحال عندما يحكم ملك جائر بلا قانون يرجع اليه"(١)

كما أن التصديق بالمعجزة لا يكون طريقه القول بنفى الأسباب بل التصديق بها يكون من قبل التصديق بالوحى الذى أخبر عنها وكما جاء بها دون جدل ، إذا أتى أمر يرتفع عن مرتبة الشك إلى اليقين ، والمنكر لها كافر ، جاحد لما جاء به الشرع (٢)

ابن رشد فى رده على الأشاعرة يقول بقانون الاحتمال والإمكان ونفى الضرورة بين الأسباب والمسببات والقول بإجراء العادة لأن الفعل مباشراً أو غير مباشر منسوب لله تعالى ، وفى هذا إنكار لقوانين الطبيعة وإنكار للعلم الذى يقوم على التلازم بين الأسباب والمسببات .

---

(١) ابن رشد: تهافت التهافت ، ج٢ ، ص٧٩٥

(٢) نفس المصدر ، ص٨١٠ أيضاً

Oliver Leman: *A brief introduction to Islamic philosophy. polity press. 2001 P:31*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

حادي عشر : الصلة بين البعد الميتافيزيقي والبعد الفيزيقي للفعل المتولد:

أما بالنسبة للارتباط بين مسألتي حرية الإرادة الإنسانية والسببية فهو واضح تماماً ، فبقدر ما دافع المعتزلة عن مبدأ الضرورة السببية في مجال الطبيعة نجد أنهم قد دافعوا كذلك عن وجود علاقة ضرورية بين الأسباب في مجال الأفعال الإنسانية ، ويمكن أن نستخلص تلك العلاقة من خلال عدة جوانب تبين لنا كيف أنهم قد أقاموا قولهم بحرية الإرادة على أساس من الضرورة السببية، تلك الضرورة التي تقوم أصلاً على أساس إسناد الفعل إلى فاعله والمسبب إلى سببه الحقيقي.

فقد أجمع المعتزلة على أن الإنسان يريد أن يفعل ويقصد إلى أن يفعل ، وإن إرادته لأن يفعل لا تكون مع مراده ولا تكون إلا متقدمة عن المراد"[1]

هناك إذن علاقة سببية بين إرادة الانسان والفعل الصادر عنه (مسبب)، وليس من الممكن أن يتحقق الفعل والمراد من غير أن تكون هناك استطاعة سابقة على الإرادة حتى تمكنه من فعل الشيء أو فعل ضده ، ولكن هذه الإرادة ليست مطلقة وإنما هي مقيدة ببعض العوائق التي قد تمنع وقوع المراد أحياناً ، هذا بالنسبة للأفعال الاختيارية المباشرة.

أما بالنسبة للأفعال المتولدة ، فقد أسندها المعتزلة إلى الإنسان اعتقاداً منهم بوجود علاقة ضرورية بين الأسباب والمسببات وقد استدلوا على ذلك بقولهم:

---

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ، جـ٢ ص٢٩٢.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

(١) إن جميع المتولدات تقع بحسب ما يفعله الإنسان من الأسباب ، فلولا أنها فعله لما وجب أن تقع بحسب فعله.

(٢) إن الذم أو المدح يتوجهان على المتولدات من الأفعال كما يتوجهان على الأفعال المباشرة ، ولو لم يكن ذلك لما استحق الإنسان أن يمدح أو يذم عليها ولما كانت هناك مسئولية عما يتولد من فعله.

(٣) إنه لا يصح أن يكون الفعل المتولد أفعالاً لله تعالى ، لأن معنى ذلك أنه غير متعلق بالقدرة الحادثة ، وهو على خلاف ما نشاهد.

(٤) إن الإنسان هو الذي يفعل التسبب فيجب أن يكون المتسبب عن السبب معقولاً له وما يترتب وقوعه على فعل وقع منا يجب أن يسند إلينا حتى لو كان على غير قصدنا ، مثله في ذلك مثل إسناد فعل البواعي إلى فاعله[1]

هكذا فإن هناك رابطة سببية في مجال الأفعال الإنسانية سواء الاختيارية منها أو المتولدة ، تعلمنا كيف أن هناك علاقة ضرورية بين الأسباب والمسببات ، ولا مفر من هذه القوانين فإننا إذا كنا نطبق مبدأ الضرورة والسببية في مجال الأفعال الطبيعية فإن سبب ذلك أنها ذات طبائع خاصة ثابتة تعمل أفعالها بمقتضى هذه الطبائع عن ضرورة ، أما بالنسبة للأفعال الإنسانية فإنها تختلف عن الأفعال الطبيعية حيث أنها تصدر عن عقل وإرادة حرة ، لهذا فيمكننا القول إن آراء المعتزلة في حرية الإرادة تأتي متسقة مع مذهبهم الذي يؤكد أن هناك معقولية تسود العالم.

---

(١) القاضي عبد الجبار : المحيط بالتكليف، ص ٣٨٢.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثاني عشر: الخاتمة

ننتهي من هذا البحث إلى أن الفعل المتولد قد شغل تفكير المعتزلة والأشاعرة نظرا لما يرتبط به من مشكلات ميتافيزيقية وفيزيقية.

فهو إذا كان ارتبط بحرية الإرادة الإنسانية كمشكلة ميتافيزيقية – إذ أن الحياة الأخلاقية عندهم قائمة على حرية الاختيار عند الإنسان – فمن المؤكد أن نظرة المعتزلة فيها سمو بالإرادة الإنسانية ، لأن الأوامر التكليفية سواء صدرت من العقل أو من الله تصبح باطلة إذا انعدمت هذه الحرية.

لذا وقف الأشاعرة من هذا الأصل من أصول المعتزلة موقف عداء ، ورأوا تغالى المعتزلة حين وسعوا في شمول القدرة الإنسانية وضيقوا من قدرة الله ، فهاجموهم أشد هجوم ونعتوا إلى أنه لا فاعل إلا الله وأنه قدر كل شيء وهذه القدرة الإلهية يقترن بها عقل الإنسان وهو مذهب الكسب ، أي أن الأفعال مخلوقة لله مكسوبة للعبد.

ولكن فكرة الكسب – من وجهة نظرنا – نوع من الجبر المقنع ، فإذا كنا ننسب الإرادة الإنسانية والفعل الإنساني إلى الله سبحانه ، فإن الإنسان هنا يعد مجبورا على هذه الإرادة وهذا الفعل .. ولهذا لا توجد للعبد قدرة مستقلة على الفعل فليس هناك من خالق لأي شيء غير الله وحده.

وإذا أخذنا المذهب في مجمله لوجدنا أن إنكار حرية الإرادة الإنسانية وجعله مضطرا إلى أفعاله كأنه مادة جامدة لا فعل لها يهبط بالانسان إلى منزلة دون الحيوان ، وذلك أن نفي حرية الإنسان يتبعه نفي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تفكيره ، وإذا سُلب عن الإنسان حريته وتفكيره فقد سُلب عن حقيقة وجوده.

هذا إلى جانب ما يعنيه القول بالجبر من تعطيل لجميع مخازن التكليف وحكمته إذا وأتى منافيا لشرعية التكليف واستحقاقا للثواب والعقاب ، فطالما كل فعل ينسب إلى إرادة الله ومشيئته فإنه لا يمكن أن نلقى بالتبعة على الإنسان ، وإذا صح هذا المعتقد فسوف تفتح الأبواب أمام مرتكبي الكبائر والموبقين من الذين ينسبون إلى الله أوزارهم ، كما تبطل الحكمة من وضع الشرائع وبعث الرسل والأنبياء.

من هنا جاءت ثورة المعتزلة لتعيد للإنسان مكانته اللائقة به كما أن إنكار التولد معناه مخالفة لأحكام العقل من جهة أنه يفضي إلى نفس فكرة الضرورة في الطبيعة ، فهناك نقطة محورية يدور حولها مذهب الأشاعرة ينكرون العلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات ؛ وهي أن جميع الممكنات تستند إلى الله ، وأنكروا أن يكون الإنسان فاعلاً لما يتولد عن فعله ، فالله وحده الفاعل وأفعاله لا يحدها سلطان ولا تخضع لقانون.

معنى هذا أن نفي القاعدة السببية يعد مبدأ من مبادئ الأشاعرة بدليل ذهابهم إلى أن الله إذا أراد تغيير النظام الذي يبدو لنا في الكون لا يستطاع ذلك وبدل العادة ، وخلق عرضا بدلاً من عرض آخر ، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث المعجزة ، إذ المعجزة ما هي إلا خرق للعادة.

ولا شك أن في إنكار الأشاعرة للعلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات إنساناً مخالفاً لأحكام العقل ، فبدون إثبات التولد لا يصح أن

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

نتحدث عن أية قوانين تخضع لها الطبيعة ، وهذا مما يشكل خطراً على العلم الذى يقوم على العلاقة السببية بين الحوادث.

وبنقض فكرة الضرورة فى العلية لا تصبح الأفعال المتولدة من فعل الإنسان ولكنها كالأفعال المباشرة من خلق الله وإرادته ولكن وبصرف النظر عما يؤدى اليه نقض العلية من خطورة على العلم فإن المشكلة بالنسبة للأخلاق هى هل يحاسب الإنسان على الفعل المتولد أم لا؟

فإن كثيرا مما تزخر به الحياة من أحداث هي أفعال كلها تقع متولدة وكلها تقتضى دراسة لتحديد المسئولية والجزاء ، إن ذلك كله وفقا لمنطق الاشاعرة يصبح غير ذات موضوع ، بالرغم من أن التشريع الإسلامى يزخر بذكر الجزاءات كالدية والكفارة فى الأفعال المتولدة كالقتل الخطأ ، فإن الأشاعرة قد تجاهلوا ذلك كله من أجل تقويض أصول المعتزلة ومن ثم كان التناقض فى أكثر من موقف من مواقفهم.

أما بالنسبة للمعتزلة فإن أحكام العقل عندهم تتسق مع بعضها فى التسليم بقدرة الإنسان وبما للجماد من طبائع ، فهذه القدرة وتلك الطبائع يجب أن تكون مؤثرة فيما يقارنها فيجب أن تكون النار فاعلة الإحراق ، وإذا أراد الإنسان دفع حجر اندفع ضرورة وبهذا تكون الأسباب موجبة لمسبباتها ، ولو كان الأمر خلاف ذلك لأصبح خلق الله عبثا وحكمته فى خلقه باطلة.

أما بالنسبة للارتباط بين مسألتي السببية وحرية الإرادة الإنسانية فهذا واضح تماماً ، فبقدر ما دافع المعتزلة عن مبدأ الضرورة السببية فى مجال الطبيعة نجدهم قد دافعوا عن هذا المبدأ فى مجال الأفعال الإنسانية .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فهناك رابطة سببية في مجال الأفعال الإنسانية سواء الاختيارية أو المتولدة ، تماما كما توجد في مجال الأفعال الطبيعية. لذا فإن أراء المعتزلـــة فـــي حرية الإرادة الإنسانية تأتي متسقة مع آرائهم التي تؤكد أن هناك معقولية تسود العالم.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية .

(١) ابن رشد (أبو الوليد) : تهافت التهافت ، تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٦٨م

(٢) أبو ريدة (د. محمد عبد الهادي) : إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٤٦م

(٣) الاسفرايني (أبو المظفر) : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٤٠م

(٤) الأشعري (أبو الحسن) : مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٠م

(٥) : اللمع في الرد على أهل الزيغ والأهواء ، تحقيق حمودة غرابة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٥٥م.

(٦) الآمدي (أبو الحسن علي): غاية المرام في علم الكلام ، تحقيق حسن عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧١م

(٧) الايجي (عضد الدين) : المواقف في علم الكلام ، مكتبة المتنبي،

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

القاهرة، بدون تاريخ.

(٨) الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب) : تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

(٩) الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب) : أصول الدين ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

(١٠) الجويني (إمام الحرمين) : الأرشاد إلى قواطع الأدلة ، تحقيق د.محمد يوسف موسى ، علي عبد المنعم عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة الطبعة الأولى ١٩٥٠م .

(١١) : لمع الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة ، تحقيق د. فوقية حسين محمود ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م

(١٢) الباقلاني (أبو الحسين) : كتاب الانتصار والرد على ابن الروانـدى الملحد ، تحقيق د/ نيبرج ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٨٨م

(١٣) الرازي (فخر الدين) : اعتقادات المسلمين والمشركين ، تحقيق د. علي سامي النشار ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ

(١٤) الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم) : الملل والنحل ، تحقيق محمد

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

سيد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبي ، القـــاهرة ١٩٦١م

(١٥) *العراقي (د. عاطف)*: تجديد في المذاهب الفلســـفية والكلاميـــة ، دار المعارف ،القاهرة، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٣م .

(١٦) : النزعة العقلية في فلســـفة ابـــن رشـــد ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٥م.

(١٧) : الفلسفة العربية والطريق إلى المستقبل ، دار الرشاد. القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨م

(١٨) *الغزالي (أبو حامد)*: تهافت الفلاسفة ، تحقيق د. سليمان دنيـــا ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٥٥م.

(١٩) *الغزالي (أبو حامد)* : الاقتصاد في الاعتقاد ، تحقيق الشـــيخ محمـــد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجنـــدى ، القـــاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٢م.

(٢٠) *الكندي (أبو يوسف إسحق)*: رسالة في الفاعل الأول التام والفـــاعل الناقص الذي هو بالمجـــاز ، ضمـــن رسـائل الكندي الفلسفية ، تحقيق د.محمد عبد الهادى أبو ريدة ، دار الفكر العربي ، القـــاهرة ، الطبعـــة الأولى ، ١٩٥٠م .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

(٢١) : رسالة فى الإبانة عن العلة الفاعلـــة القريبـــة للكون والفساد، "ضمن رسائل الكندي الفلسفية"

(٢٢) [illegible]، نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام، جـ١، دار المعارف ، القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨١م

(٢٣) [illegible]، مذاهب الاسلاميين ، ج١، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧١م

(٢٤) [illegible]، المعتزلة ، دار الفارابى، الطبعة الخامسة، بـــيروت ١٩٨٧م

(٢٥) [illegible]، العقل عند المعتزلة ، تصور العقل عند القاضى عبـــد الجبار، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعـــة الثانية ١٩٨٠م

(٢٦) [illegible]، فـى علـم الكـلام ، ج١ (المعتزلـة) ،ج٢ الأشاعرة، الطبعة الرابعـة، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية ، بدون تاريخ

(٢٧) : الفلسفة الأخلاقية فـى الفكـر الإسـلامى، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٣م

(٢٨) [illegible]، ماجد فخرى ، المعجم الفلسفى ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت لبنان، ١٩٧٨م

(٢٩) [illegible]، شرح الأصول الخمسة ، تحقيق د.عبد الكريـم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٥م.

(٣٠) : المحيط بالتكليف ، تحقيق عمرو السيد عزمى ، راجعه د.أحمد فـؤاد الأهوانـى ، المؤسســة

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المصرية العامة للتأليف والترجمـــة والنشـــر ، القاهرة ، بدون تاريخ.

(٣١) : المغنى فى أبواب التوحيد والعـــدل ، ج١٢ . النظر والمعارف ، تحقيق د.إبراهيم مدكـــور ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر،القاهرة ، بدون تاريخ، ج٩: التوليد ، ج٦ :الإرادة .

(٣٢) ***مدكور (د.إبراهيم):*** فى الفلسفة الاســـلامية "منهـــج وتطبيقـــه" دار المعارف مصر ، ١٩٧٦م .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) ***Al Fred L.Ivry*** : *Al kinde metaphysics . New york 1974.*

(2) ***Oliver Leman***: *Abrif introduction to Islamic philosophy, polity press, 2001 .*

(3) ***Seyyed Hossein Nasr***: *Oliver Leman: History of Islamic philosophy, part 1, London , New York 1996 .*

(4) ***W.Montgomery*** : *(watt) : Freewill and predestination in early Islam , London, 1948.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com